مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية - سلسلة العلوم الإقتصادية المجلد (22) العدد (2) 2000
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research –Economic Science Series Vol. (22) No (2) 2000

التقارير والقوائم المالية والمحاسبية في المؤسسات والشركات المصرفية واستخداماتها لإغراض التحليل المالي

الـــــدكتور نـــــواف فخـــــر *
الـــــدكتور إبـــــراهيم فتـــــوح **
عبـــــــد الله أوبـــــــان ***

(قبل للنشر في 1998/10/7)

☐ الملخّص ☐

تلقي المتغيرات الدولية، والإقليمية، والمحلية الجارية على الساحة الاقتصادية والمصرفية أعباء ومسؤوليات كبيرة على القطاع المصرفي، وتمهد لدور جديد له في القرن المقبل، يتمثل في المساهمة المباشرة في مشاريع التنمية الاقتصادية وقيادتها. لذلك استهدفت الدراسة إلقاء الضوء على الدور الجديد للتقارير والقوائم المالية والمحاسبية، باعتبارها المنتج النهائي للنظام المحاسبي، الذي يرصد جميع أوجه النشاط في هذا القطاع، كما تعرضت للأنشطة والمنتجات والأدوات المصرفية الحديثة، ولنشاط القطاع المصرفي المحلي، والعوائق التي تقف أمام تطويره. وتناولت التحليل المالي للقوائم الختامية والفترية، وأظهرت دوره في مساعدة الإدارة على التخطيط والرقابة، والتحديث، ورسم السياسات المالية لمصادر الأموال واستخداماتها، واكتشاف نواحي القصور، والأخطاء، والانحرافات وعلاجها، بالإضافة إلى ما يقدمه في خدمة مؤسسة النقد، في الرقابة على أعمال هذا القطاع ومدى تقيده بالقوانين والتعليمات، والسيطرة على الائتمان وتوجيهه، ومساعدته للأطراف الأخرى ذات العلاقة في عملية اتخاذ القرارات السليمة، مع التركيز على دوره في تقييم الأداء المالي للقطاع والحكم عليه.

---

* .أستاذ مساعد في قسم المحاسبة - كلية الاقتصاد - جامعة تشرين - اللاذقية - سورية.
** مدرس في قسم المحاسبة - كلية الاقتصاد - جامعة تشرين - اللاذقية - سورية.
*** طالب (ماجستير) في قسم المحاسبة - كلية الاقتصاد - جامعة تشرين - اللاذقية - سورية.

مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية - سلسلة العلوم الإقتصادية المجلد (22) العدد (2) 2000
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research –Economic Science Series Vol. (22) No (2) 2000

Financial and Accountancy Reports and Sheets in Banking Establishments and Companies, and Their Applications for Financial Analysis Purposes

Dr. Nawaf FAKHR *
Dr. Ibrahim FATTOUH **
Abdullah OUBAN ***

(Accepted 7/10/1998)

❑ ABSTRACT ❑

International, national and regional changes in the economical and banking fields leave heavy burdens and liabilities on the banking sector, opening a way for this sector to play a new role in the coming century. The new role lies in the direct contribution in the economical development enterprises with a leading role therein. Thus, this study has focused on the new role to be played by the Financial and Accountancy Reports and Sheets being the final product of accountancy system which pursues all the activities of this sector. The study has comprised as well the modern banking activities, products and instruments with as exhibition of the local banking activities and the obstacles facing this sector's development. There has been a financial analysis of the periodic and final sheets which helps Administration and planning, controlling and modernizing the financial policies of money resources and utilities, with the detection of the shortages, defects and deviations and finding solutions thereto. Such an analysis presents services to monetary establishment, supervision on the sector's activities and its commitment to instructions and laws, control and guidance of crediting with all relevant parties that share in taking the sound decisions, with special concentration on its effect on financial practice assessment and judgment of this sector.

* Assistant Professor, at the Department of Accountancy, Faculty of Economics, Tishreen University,- Lattakia, Syria.

** Lecturer at the Department of Accountancy, Faculty of Economics, Tishreen University,- Lattakia, Syria.

*** Postgraduate Student (M.S.), at the Department of Accountancy, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.

مقدمة:

أدت عدة عوامل دورها في توجه الباحث إلى تناول موضوع المصارف التجارية كموضوع لرسالته الحالية، فقد رأى أن السنوات الأخيرة من القرن العشرين شهدت الكثير من التطورات والتغيرات الحاسمة في القطاع المصرفي، وعلى كافة المستويات الدولية والإقليمية والمحلية.

وتمثلت تلك المتغيرات بـــ:

- سياسات مالية هادفة إلى الانفتاح، والتحرر، وإزالة القيود أمام الاستثمار.
- تحرير الخدمات المالية والمصرفية، بشكل يؤدي إلى تحرير التعامل بالعملات الأجنبية من الكثيـــر مـــن القيود التي كانت مفروضة عليها سابقاً، وبالتالي تطوير الاستثمار المحلي والأجنبي في هذا النشاط.
- السماح باستعمال الودائع بالعملات الأجنبية، وحرية دخول هذه العملات وخروجها دون أية عقبات.
- السماح بإقامة الشركات المصرفية الخاصة، أو المختلطة، وفروع المصارف الخارجية.

وقد كانت هذه المتغيرات نتيجة منطقية للتطورات الحاصلة على الساحة الدوليـــة، والتـــي تمثلـــت بالاتجاه نحو التكتلات الاقتصادية، والتحول إلى اقتصاد السوق، وتحرير التجارة الدولية في الخدمات الماليـــة، والتطور والتقدم التكنولوجيين، والتي أدت إلى قيام العديد من الدول بتنفيذ برامج وخطط للإصلاح الاقتصادي، تتمثل بإعادة هيكلة اقتصادياتها بما يساير هذه التوجهات.

إن هذه التطورات تفرض تحديات أمام المصارف التجارية، تتطلب ضرورة التكيف معها ومواكبتها، وتلقي على عاتقها أعباء ومسؤوليات كبيرة، يتوجب عليها القيام بها حتى يكتب لها البقـــاء وتقـــديم خـــدماتها للاقتصاد الوطني، باعتبارها أحد أهم مكونات هذا النظام والركيزة الأولى في تمويـــل وقيـــام الاســـتثمارات الضخمة اللازمة لتحقيق هذه التحولات، وقيادتها في معركة التنمية الاقتصادية، وتحقيق تقدم ورفاه الشعب.

وإذا كانت هذه التطورات قد أرخت بكامل ضغوطاتها على المصارف، فإن التغيرات الحاصلة على الساحة المصرفية نفسها، ترمي بضغوطات أبعد في آثارها، تتمثل في:

1. ظهور المصارف الشاملة، التي غيرت المفهوم التخصصي للمصارف، لشمولية الأعمال التي تقوم بهـــا، والتي لا تفرق بين الأنشطة المتعلقة بالخدمات المصرفية، وتلك المتعلقة بالأوراق المالية والاستثمارات.
2. ازدياد حدة التنافس بين المصارف التجارية واتخاذها طابعاً كونياً، فمع تحرير الخدمات المالية، أصـــبحت خدمات المصارف واستثماراتها تمتد إلى كافة الأسواق العالمية.
3. ظهور الاتجاه نحو الدمج والحجم الكبير، فقد قامت بين المؤسسات المصرفية الكثير من عمليات الـــدمج، أدت إلى ظهور مؤسسات مالية عملاقة بإمكاناتها المالية والتقنية والإدارية، وذلك لمساعدتها في شـــمولية خدماتها من جهة، ولإكسابها القدرة على المنافسة من جهة ثانية.
4. التطور التكنولوجي الهائل، سواء ذلك الذي حدث على صعيد أدوات العمل المصرفي نفســـه، أو الـــذي ساهم بشكل غير مباشر في نشر الخدمات المصرفية، وإحداث تجديدات حيوية في أدواتها وخدماتها.

ونرى أن مواجهة هذه التحديات، في الجمهورية العربية السورية، تقتضي تناول أعمال هذا القطاع، وإعادة طرحه على ضوء الاعتبارات والمتغيرات الجديدة. فقد ظل هذا القطاع على مدار سنوات عديدة يغفـــو في أحضان الحماية التي وفرتها له الدولة، الأمر الذي أدى إلى إصابته بكل الأمراض المزمنة التي أصـــابت القطاع العام، من حيث احتكار الخدمات وانعدام المنافسة، واللامبالاة وانعدام الشعور بالمسؤولية، والتخلف عن ملاحقة التطورات، ومركزية القرارات والروتين، وانعدام الحافز، وإهمال وظـــائف أقســـام رئيســـية كقســـم الاستقبال، والتسويق، والإعلان، والبحوث والتطوير.

الأمر الذي جعل تطوره لا يتناسب مع التطورات على الساحة المصرفية، ولا مع الصناعة المصرفية نفسها والدور الذي تضطلع به، والتي تعتبر من أكثر الصناعات تطوراً وتغيراً.

أهمية البحث وأهدافه:

من الأمور التي تشكل حقائق ثابتة وجوهرية في الوقت الحاضر، أن دور المصارف التجارية في إحداث التنمية الاقتصادية، أصبح دوراً فاعلاً ورئيسياً، فقد امتد إلى المشاركة الفعلية في التنمية مباشرة، من خلال تمويل المشروعات أو المشاركة فيها أو إقامتها، كما فتح آفاقاً جديدة للخدمات المصرفية، بحيث أصبح القول بأن فاعلية أداء المصارف ودورها في المجتمع صارا يعكسان وإلى حد كبير اقتصاد هذا المجتمع ومدى تقدمه أو تخلفه.

ونظراً لما يتعرض له هذا القطاع من تغيرات، وتطورات، وضغوطات، على مختلف الأصعدة الدولية، والإقليمية، والمحلية، بالإضافة إلى ما تشهده الساحة المصرفية من مستحدثات ومستجدات متسارعة فإن هذا البحث يستهدف:

- إلقاء الضوء على هذه المتغيرات وانعكاساتها على الصناعة المصرفية.
- تناول المستحدثات المصرفية في الأنشطة والخدمات والأدوات وعرضها.
- الوقوف على دور القطاع المصرفي المحلي وواقع الأداء المالي فيه، وتحديد مدى قدرته على القيام بدوره الجديد.
- عرض الأدوات والوسائل التي تمكّن من تفعيل دور هذا القطاع للقيام بأعماله، ومواكبة هذه المتغيرات والمستجدات، من بينها الأساليب المختلفة للتحليل المالي، وتحديث الأنشطة، والأخذ بالأدوات التكنولوجية المصرفية الحديثة.
- تقييم الأداء المالي لهذا القطاع، وبيان إيجابياته وسلبياته، تمهيداً لتقديم الاقتراحات والحلول.

منهج البحث:

اعتمد البحث منهجاً مركباً، يتضمن في أحد جوانبه المنهج الوصفي التحليلي، الذي يهتم بدراسة وتحليل ما هو قائم فعلاً، وفي الجانب الآخر منهجاً قياسياً توصيفياً، لا يهتم بالأوضاع القائمة فقط وشرحها وتفسيرها، وإنما يهتم بتحديد ما يجب أن تكون عليه الأوضاع، مما يمكن معه تقديم التوصيات المناسبة.

عرض البحث:

يعمل النظام المصرفي ومؤسساته المالية، كمنشآت وسيطة بين الادخار والاستثمار، ويؤدي دوره كعنصر إضافة ونمو في تحقيق التنمية الاقتصادية ونمو الاقتصاد القومي، وهذا النظام يختلف من دولة إلى أخرى تبعاً للتغيرات الاقتصادية والسياسية ونظم الحكم فيها، وهو إما أن يكون مركزياً كما هو الحال في سورية، وإما أن يعتمد على عدد كبير من المصارف الخاصة.

ويضم بشكل عام مجموعة من المصارف التجارية، والمصارف المتخصصة، تعمل جميعها تحت إشراف ورقابة المصرف المركزي الذي يتحكم بعمليات الائتمان وتوجيهها، والإشراف على أعمال البنوك.

وتعتبر البنوك التجارية أكثر هذه المصارف أهمية، سواء على مستوى العمل الذي يضم الكثير من النشاطات التي تقوم بها المصارف الأخرى، أو على مستوى دورها في النشاط الاقتصادي بشكل عام لجهة

خلق النقود، ودورها في التنمية الاقتصادية.

وقد عُرف البنك التجاري بأنه "المنشأة التي تتخذ من الاتجار في النقود حرفةً لها"[1].

إلا أن التطورات التي أحاطت بوظائف البنك، جعلت الكثير من الباحثين يميلون إلى تعريفه عن طريق تعداد الأعمال التي يمارسها.

وقد شهدت السنوات الأخيرة من القرن العشرين، تطورات بالغة الأهمية في هذا القطاع شملت الشكل القانوني، وحجم الأعمال، والأهداف والمنتجات والخدمات، ورأس المال، إضافة إلى أدوات العمل نفسها، حيث ازداد التركيز على استخدام أدوات التكنولوجيا الحديثة، التي أدت إلى توسيع الأسواق وطرح منتجات جديدة، ووفرت الفرص لهذا القطاع، لكي يأخذ دوره كأحد أهم القطاعات المالية الشديدة التأثير في عمليات التنمية الاقتصادية.

ولا يبالغ الخبراء عندما يقولون إن الرؤية المستقبلية للقرن القادم، قد وضعت أكثر من علامة استفهام على عمل المؤسسات المصرفية المتخصصة، فقد أدت التطورات والتغيرات المستمرة في الصناعة المصرفية من جهة، وزيادة حدة المنافسة بينها من جهة أخرى، وتوجيهها نحو الدمج، وتكوين المؤسسات المصرفية العملاقة، إلى ولادة المصارف الشاملة التي جعلت الأعمال التقليدية السابقة للبنوك التجارية من خدمة الودائع، والعملاء، ومنح القروض، والسلفيات، وخصم الأوراق التجارية، أعمالاً هامشية بالنسبة لأعمالها الحديثة، التي تنطلق من المساهمة المباشرة في المشروعات، سواء بإقامتها، أو بتمويلها، أو بترويجها، بالإضافة إلى خلق أدوات مالية جديدة قابلة للتداول، والتوسع في عمليات شراء الأوراق المالية وبيعها، والدخول في صناعات التأمين، والقيام بدور المستشار المالي للمستثمرين، والمساهمة في إنشاء صناديق الاستثمار... إضافة إلى القيام بخدمات جديدة كتقديم المشورة المالية، وتقييم الشركات، وتدبير الأموال، واختيار الأسواق.. فضلاً عن التوسع في تقديم خدمات البطاقات الائتمانية، وتنفيذ التجارة الإلكترونية، والتوسع في منح القروض...

تحصل البنوك التجارية على الأموال من عدة مصادر (رأس المال الخاص، الودائع، الأرصدة الدائنة، القروض، المخصصات والاحتياطات...الخ)، إلا أن أهم هذه المصادر على الإطلاق يتمثل بالودائع، إذ تشكل نسبتها ما يزيد عن 90% من مجموع مصادر الأموال، وهذا أمر طبيعي، لأن البنوك التجارية هي المؤسسات المالية الوحيدة المسموح لها قانوناً بتلقي الودائع، كما أن أهمية هذا المصدر تتميز بأن تكلفته أقل بالمقارنة مع المصادر الأخرى، فضلاً عن أن هذه الودائع، وبصفة خاصة الودائع تحت الطلب والحسابات الجارية الدائنة، هي التي تمنح هذه المصارف القدرة على خلق الودائع المشتقة، إضافة إلى ذلك، فهي تمثل وسائل دفع في المجال الاقتصادي والتجاري[2].

تقوم البنوك بتوظيف الأموال المتجمعة لديها في مجالات مختلفة، تتمثل بالقروض والسلفيات، والحسابات الجارية المدينة، والأوراق المالية، والتجارية، إضافة إلى الاستثمارات الأخرى في المشاريع والشركات التي تساهم فيها...الخ.

وتعتبر الاستخدامات المختلفة للأموال الهدف الحقيقي للبنوك في سبيل تحقيق الربح وتعظيمه، لذلك تعمد إلى توزيع الأموال وتخصيصها بطرق علمية على مختلف الأصول، مع مراعاة توفير الأمان والابتعاد عن المخاطر، للحفاظ على حقوق المودعين.

إن تحقيق الأرباح ومحاولة تعظيمها يعتبران أحد أهم أهداف البنوك التجارية، وفي سبيل ذلك تعمل على زيادة الدخول وتخفيض النفقات وترشيدها، وتتمثل إيرادات البنك التجاري بالدخل المالي الناجم عن الفوائد

الدائنة، وإيرادات الاستثمار الأخرى، إضافة إلى العمولات التي يتقاضاها عن خدماته، وأرباح القطع، وأية إيرادات أخرى.

أما النفقات التي يتحملها في سبيل ممارسة أعماله، فتشكل الفوائد التي تدفع عن الودائع الجزء الأكبر منها، في حين تتشكل بقية الأعباء من نفقات الإدارة، والنفقات العمومية اللازمة للعمل، إضافة إلى المخصصات والمؤن، والاستهلاكات.

تمارس البنوك التجارية أعمالها بواسطة "مجموعة من الأقسام المتخصصة الفنية والإدارية، يقوم كل منها بوظيفة معينة ضمن التنظيم الإداري والفني للمصرف"[3] وتختلف هذه الأقسام وعددها باختلاف حجم المصرف وتنوع أنشطته.

وتتركز جميع العمليات التي تقوم بها مختلف الأقسام، في قسم الحسابات العامة، الذي يقوم بتسجيلها في القيود، وينتج مجموعة من التقارير الدورية، التي على ضوئها تقوم الإدارة باتخاذ قراراتها ومتابعة نشاط المصرف وتوجيهه.

والتقارير المالية والمحاسبية "هي التقارير التي تتولد عن النظام المحاسبي في المشروع، بهدف مساعدة المستويات الإدارية المتعددة في اختيار الأهداف، ووضع الخطط الكفيلة بتحقيق هذه الأهداف، وكذلك تقييم أداء الأنشطة المختلفة[4]. وتخضع التقارير هذه لاعتبارات تحكم إنتاجها، تتمثل بالسرعة، والدقة، والتكلفة، والرقابة الداخلية، كما تخضع لقواعد عند إعدادها، تتمثل بمراعاة السهولة، والاستعانة بالأشكال الإحصائية، والتنميط، والمستوى الإداري الذي يتقدم إليه، والتركيز على النقاط الرئيسية[5].

وتختلف القوائم والتقارير المالية التي ينتجها المصرف باختلاف الفئات التي تخدمها وأهدافها. وتعتبر القوائم الختامية الرئيسية المؤلفة من قائمة المركز المالي وقائمة الدخل، وقائمة التوزيع، وقائمة الموارد المالية واستخداماتها أهم القوائم، لأنها بمثابة محصلة لكل التقارير، وبالتالي يمكن النظر إليها باعتبارها تمثل الحكم والقياس المرحلي لمجموعة القرارات والجهود الإدارية المبذولة، ولمجموعة العوامل الداخلية والخارجية التي تحكم أعمال البنك التجاري، لذلك تحاول الإدارة تقديمها "بحيث تعمل كبنك معلومات، وليست موجهة لاستخدام أو هدف محدد"[6].

وتخضع مكونات قائمة المركز المالي، والموزعة بين استخدامات الأموال، ومصادرها، والتي سبق ذكرها، لاعتبارات شديدة الأهمية، تتمثل في الابتعاد عن توظيف الأموال في أصول معرضة للمخاطر، والعمل على توفير الثقة والاطمئنان في هذا التوظيف، ومراعاة آجال استحقاق مصادر الأموال، وآجال استحقاق الاستخدامات، والتوظيف في أصول لا تتعرض للتدني في قيمتها عن القيمة النقدية، وتوفير السيولة الداعمة، وتنويع الاستثمارات، والدراسة المستمرة لبدائل التوظيف المتوافرة، والمواءمة الدائمة بين السيولة والربحية، وبين المخاطر والربحية، مع محاولة تعظيم الربحية ضمن هذه الاعتبارات، إضافة إلى وجوب تنويع الأنشطة والخدمات، والتوسع في منح الائتمان وفتح الحسابات الجارية المدينة، والانتشار عن طريق الفروع من أجل مضاعفة الودائع المشتقة.

كما يتوجب من جهة أخرى، مراعاة الحصول على مصادر الأموال بأقل تكلفة ممكنة، والابتعاد عن القروض وبصفة خاصة القروض المضمونة ببعض أصول البنك، والعمل على الاحتياط للظروف غير المتوقعة عن طريق زيادة المؤن والاحتياطات، ومحاولة تعظيم حقوق الملكية، إضافة إلى "الدراسة المستمرة للتكلفة الحدية المتوسطة لمصادر الأموال، التي تمكنها من تحديد الأسعار التي تتقاضاها عن استثماراتها المختلفة"[7]..الخ.

ومعظم هذه الاعتبارات والشروط يمكن الوصول إليها، وتحقيقها عن طريق التحليل المالي للقـوائم، والتقارير المالية والمحاسبية الدورية أو الختامية.

والتحليل المالي "هو الدراسة المنطقية للعلاقات القائمة بين بنود القوائم المالية في الوحدة الاقتصادية، من قبل الفئات المستفيدة، من أجل الوصول إلى اتخاذ قرارات تتعلق بوضع هذه الوحدة"[8]. فالتحليل المـالي أصبح الأداة التي تمكّن الإدارة من متابعة الخطط والرقابة، وقياس أداء الأنشطة، ومعرفة موقـف السـيولة، والتناسق بين مصادر الأموال الداخلة والخارجة، ورسم سياسة التوظيف، ومعرفة الربحية، واكتشاف مواطن الضعف والقوة.

كما يمكّن من معرفة مدى سلامة المركز المالي للبنك ومدى تقيده بالتشريعات والأنظمة، وسـلامة توظيفاته، وحدود الائتمان، وقدرة البنك على إجابة التزاماته ومعرفة مركزه المالي ومتانة هذا المركز...الخ.

ويعتبر استخدام النسب المالية أبرز وسائل التحليل المالي، ويجب أن يتوافر في هذه النسب معـايير عامة تتمثل في الدلالة، والوضوح، والقدرة على القياس وإجراء المقارنات، ومقابلة الاحتياجات[9].

وهناك عدة أساليب للتحليل المالي باستخدام النسب المالية، كالتحليل الرأسي الأفقي، والتحليل المـالي باستخدام المعايير التي تمثل علاقات شديدة الدلالة، تربط بين بنود مكونات المركز المالي بعضها بـبعض، أو بنود مكونات قائمة الدخل فيما بينها، أو التي تربط بين بنود قائمة الدخل وبنود المركز المالي.

إن استخدام هذه الأساليب ومقارنتها بالنسب المستخرجة من القوائم المالية عن السنة السابقة، أو عن البنوك المماثلة، أو متوسط النسب المتحققة في القطاع المصرفي، أو بالنسب الواردة في الميزانيات التقديريـة التي يستهدفها البنك، تمكن الإدارة من معرفة التغيرات أو التطورات الحاصـلة، واكتشـاف نـواحي القـوة والضعف، كما تكشف الخلل الحاصل في تركيبة الأصول أو الخصوم أو سير العمل...الخ.

ويعتبر التحليل المالي الذي يتناول تقييم الأداء في المصارف التجارية، أكثر الاستخدامات وأكثرهـا انتشاراً. ويقصد بتقييم الأداء المالي "الفحص التحليلي للأداء المالي للوحدة الاقتصادية، وذلك من واقع البيانات الواردة في القوائم المالية، عن الفترة المحاسبية المعنية، بهدف إبراز ما اتصف به هـذا الأداء مـن كفـاءة، واقتصاد، وفعالية"[10] وبذلك يمكن الحكم على النتائج التي حققها البنك خلال الفترة المذكورة، الأمـر الـذي يؤدي إلى اتخذ قرارات مستقبلية.

وقد توصلت جهود الباحثين إلى أن تقييم الأداء المالي للبنك التجاري، يجب أن يعتمد بشكل أساسـي على دراسة الجوانب التالية:

كفاءة الربحية – كفاءة استخدام الأموال – كفاءة التكلفة – إدارة أخطار البنك – كفاءة السيولة.

وحددوا لكل من هذه الجوانب معايير خاصة لدراستها.

ولقد وجدنا أثناء الدراسة، أن المعايير التي ارتآها الباحثون لدراسة وتقييم الأداء في البنوك التجارية هي مؤشرات عامة، لا تمكن من تحديد نقاط الضعف أو القوة في الأداء المالي، بشكل دقيق ومبـرر، لـذلك عمدنا إلى اقتراح المعايير التالية لتقييم الأداء المالي في البنوك التجارية:

1. المعايير المالية، وتشمل معايير التكلفة المباشرة، والعائد المباشر، والتكلفة الكلية، والعائد الكلي.
2. معايير السيولة، وإدارة الأخطار وعلاقتها بسوق الخدمات المصرفية.
3. معايير التوظيف وعلاقتها بالعائد، والبدائل.
4. معايير النمو في الهيكل المالي والتمويلي.
5. الاستراتيجية المالية للبنك.

ومن خلال تطبيق أساليب التحليل المالي، ومعايير تقييم الأداء الواردة في البحث، على القوائم الختامية للبنك التجاري السوري خلال عامي 1994 و1995، ظهرت النتائج التالية، كما توضحها القوائم والجداول المرفقة:

جدول (1): الميزانية العمومية والمقارنة للمصرف التجاري السوري بملايين الليرات عن أعوام 1994 و1995

البيان	1994	النسبة %	1995	النسبة %	مقدار النمو 94/95 %	التغير بالزيادة	التغير بالنقص
1- الموجودات							
النقد في الصندوق المركزي	20511	7.03	19631	5.89	4.3-	-	880
المصارف المقيمة	1392	0.48	1433	0.43	2.88	41	-
المراسلون في الخارج	125248	42.92	148526	44.54	18.59	23278	-
محفظة الأوراق التجارية	381	0.13	539	0.16	38.73	158	-
قروض وسلف وحسابات بضمانات عينية	95142	32.60	113125	33.93	18.90	18553	-
قروض وسلف وحسابات بضمانات أخرى	24095	8.26	24665	7.40	2.36		
حسابات مدينة أخرى	11540	3.95	12204	3.66	5.75	664	-
الاستثمارات المالية والمساهمات	6538	2.24	7934	2.38	21.34	1396	-
حسابات تسوية وانتقالية	6786	2.33	5090	1.53	25-	-	1696
الأصول الثابتة	191	0.06	287	0.08	50.21	96	
مجموع الموجودات	291824	100.0	333434	100.0	14.25	44186	2576
2- المطاليب							
ودائع تحت الطلب وحسابات جارية ودائنة	69292	23.74	76388	22.91	10.42	11976	-
ودائع لأجل التوفير	32422	11.11	373.2	11.19	15.05		
المصارف المقيمة	2230	0.76	1821	0.55	18.37-	-	409
القروض والسلف من المركزي	82122	28.14	95830	28.74	16.69	13708	-
المراسلون في الخارج	8866	3.04	4149	1.24	53.20-	-	4717
حسابات دائنة أخرى	32671	11.20	34737	10.43	6.32	2065	-
الأموال المستقرضة	1036	0.36	1036	0.31	-	-	-
حسابات تسوية وانتقالية	46322	15.87	60064	18.01	29.66	13743	-
المؤن	14460	4.96	19442	5.83	34.45	4982	-
الاحتياطيات	1116	0.38	1278	0.38	14.55	132	-
رأس المال المدفوع	1000	0.34	1000	0.30	-	-	-
الأرباح الصافية	287	0.10	387	0.12	34.98	101	-
مجموع المطاليب	291824	100.0	333434	100.0	14.25	46736	5126

جدول (2) قائمة الدخل للمصرف التجاري السوري عن أعوام 1994 و1995

اسم البند	1994	النسبة %	1995	النسبة %	النمو المتحقق بعام 1995%	التغير بالزيادة	التغير بالنقص
الإيرادات							
الفوائد والعمولات المقبوضة	9070	78.75	10654	83.82	17.47	1584	-
أرباح القطع الأجنبي	2230	19.36	1661	13.07	25.50-	-	569
إيرادات استثمار أخرى	217	1.89	369	3.11	82.48	152	-
المجموع	11517	100.0	12711	100.0	10.37	1736	569
النفقات							
الفوائد والعمولات المدفوعة	6222	54.02	6714	52.82	7.91	492	-
النفقات العامة	383	3.33	443	3.48	15.67	60	-
المؤن والاستهلاكات	4217	36.63	4719	37.13	11.90	502	-
المجموع	10822	93.97	11876	93.43	9.74	1054	-
الرصيد: الأرباح الصافية	695	6.03	835	6.57	20.14	140	-

جدول (3): قائمة مصادر الأموال واستخداماتها لدى البنك التجاري السوري عن السنة المنتهية في 1995/12/31

المبلغ	الاستخدامات	المبلغ	الموارد
44090	الزيادة في الأصول	41491	الزيادة في الخصوم
5126	النقص في الخصوم	2576	النقص في الأصول
49216		5149	الزيادة في رأس المال العامل
5149	الزيادة في رأس المال العامل	49316	
96	الزيادة في الأصول الثابتة	4982	الزيادة في المؤونات
5245		162	الزيادة في الاحتياطيات
		101	الزيادة في الفائض
		5245	

جدول (4): معلومات مالية أخرى من واقع القوائم

الأصول المولدة للدخل	264335	308426	تشمل جانب الأصول عدا النقدية وحسابات التسوية والأصول الثابتة
حقوق الملكية	2116	2278	تشمل رأس المال + الاحتياطيات
الأموال الخاصة	16576	21720	تشمل رأس المال + المؤن
أصول خطرة	119619	138330	وتشمل القروض والسندات المحسومة
أصول مشكلة السيولة	127.21	150499	وتشمل المصارف المقيمة والمراسلين في الخارج ومحفظة الأوراق التجارية
خصوم قصيرة الأجل	195181	212921	وتشمل ودائع تحت الطلب، مصارف مقيمة، قروض المركزي، مراسلين في الخارج + أرصدة دائنة

دراسة نتائج قياس مؤشرات الأداء

	المؤشرات	البنك التجاري السوري %
أولاً-	كفاءة المؤشرات المالية للأداء:	
1-	المؤشرات المالية المباشرة:	
أ-	المؤشر المالي المباشر للتكلفة	
1	تكلفة الحصول على الودائع	غير متوافرة
2	تكلفة حسابات البنوك	غير متوافرة
3	تكلفة حسابات المراسلين في الخارج	غير متوافرة
4	تكلفة الأموال المستقرضة	غير متوافرة
5	تكلفة مصادر الأموال المتاحة	غير متوافرة
6	التكلفة المباشرة للأصول المولدة للدخل	غير متوافرة إلا مع العمولة 2.18%
ب-	المؤشرات المالية المباشرة للعائد:	
1	العائد المباشر من القروض	غير متوافر
2	العائد المباشر من محفظة الأوراق المالية	غير متوافر
3	العائد المباشر على حسابات البنوك	غير متوافر
4	العائد المباشر حسابات المراسلين في الخارج	غير متوافر
5	العائد على الحسابات المدينة الأخرى	غير متوافر
6	العائد على الاستثمارات والمساهمات	غير متوافر
7	العائد المباشر للأصول المولدة للدخل	غير متوافر إلا مع العمولة 3.45%
2-	كفاءة مؤشرات الدخل:	
أ-	الإيرادات:	
1	إيرادات الفوائد/الدخل الكلي	غير متوافر إلا مع العمولة 83.81%
2	إيرادات العمولات/الدخل الكلي	
3	إيرادات القطع/الدخل الكلي	13.07
4	إيرادات استثمار أخرى/الدخل الكلي	3.12
5	الإيرادات الكلية للأصول المولدة للدخل	4.12
ب-	المصاريف:	
1	كلفة الفوائد/الدخل الكلي	غير متوافر إلا مع العمولة 52.82%
2	كلفة العمولات/الدخل الكلي	
3	نفقات الإدارة/الدخل الكلي	غير متوافر إلا مع العمولة 3.48%
4	النفقات العامة/الدخل الكلي	
5	المؤن والمخصصات/الدخل الكلي	37.13
6	التكاليف الكلية/الدخل الكلي	93.43
7	التكاليف الكلية للأصول المولدة للدخل	3.85

	المؤشرات	البنك التجاري السوري %
-3	كفاءة مؤشرات صافي الربح:	
1	صافي الربح قبل الضريبة/الدخل الكي	6.57
2	صافي الربح قبل الضريبة/الأصول المولدة للدخل	0.27
3	صافي الربح قبل الضريبة/مجموع الأصول	0.25
4	صافي الربح قبل الضريبة/حقوق الملكية	21.28
-4	مؤشرات مالية عامة:	
1	حافة الفائدة: الفوائد الدائنة-الفوائد المدينة/الأصول المولدة للدخل	غير متوافرة إلا مع العمول 1.27%
2	درجة استغلال الأصول: الإيرادات الكلية/الأصول	3.81
3	معامل الرفع: الأصول/حق الملكية (الأموال الخاصة)	146.37 مرة
4	الفائدة الدائنة/الأصول	غير متوافرة إلا مع العمولة 3.19%
5	الفائدة المدفوعة/الفائدة المقبوضة	غير متوافرة إلا مع العمولة 63.01%
ثانياً-	مؤشرات المخاطر:	
-1	مخاطر الائتمان	41.49
-2	مخاطر السيولة	سلبي
-3	مخاطر سعر الفائدة	1.41
-4	مخاطر رأس المال	1.65
ثالثاً-	مؤشرات السيولة:	
-1	السيولة النقدية	18.23
-2	السيولة الجارية	26.93
-3	السيولة العامة	68.00
رابعاً-	مؤشرات كفاءة استخدام الأموال:	
-1	نسبة التوظيف الكلية	92.50
-2	نسبة التوظيف في القروض والحسم	44.85
-3	نسبة التوظيف في سندات الخزينة	2.57
-4	نسبة التوظيف في البنوك والمراسلين	48.16
-5	نسبة التوظيف الأخرى	3.96
-6	نسبة التوظيف لدى البنوك المقيمة	0.46

	المؤشرات	البنك التجاري السوري %
خامساً-	مؤشرات النمو في الهيكل المالي والتمويلي:	1994/1995
1-	النمو في مجموع الميزانية	11.90
2-	النمو في الأصول	14.215
3-	النمو في الودائع تحت الطلب	10.24
4-	النمو في الودائع لأجل وتوفير	15.05
5-	النمو في القروض والحسم	15.6
6-	النمو في الأرباح الصافية	34.98
7-	النمو في حقوق الملكية	7.66
8-	النمو في عدد الفروع	غير متوافرة
9-	النمو في عدد المستخدمين	غير متوافرة

أظهر تحليل الميزانية العمومية للبنك التجاري السوري الأمور التالية، بالنسبة لمصادر الأموال:

1. التدني الكبير في رأس مال المصرف واحتياطياته (حقوق الملكية)، إذ بلغ على التوالي خلال سنتي الدراسة 0.72%، 0.68% من مجموع الأصول، على الرغم من مرور ثلاثة عقود على إنشائه.
2. التدني الملحوظ في حجم الودائع بأنواعها، حيث لم تشكل هذه الودائع على التوالي سوى نسبة 34.85% و34.10% من مجمل الأصول، في حين أن هذه النسبة تتجاوز الـ90% في البنوك التجارية الأخرى، ويعود السبب -في رأينا- إلى عدم اهتمام البنك بالحملات الإعلانية والترويجية، وعدم تحسين خدماته المقدمة، سواء لجهة الاستقبال أو الاستعلام، أو السرعة، أو الدقة، يضاف إلى كل ذلك عدم قدرة البنك على استخدام سياسة الفوائد كعامل ترغيب وتحفيز، فهذه الفوائد غير عملية، ولا تتلاءم مع الواقع، لأنها مفروضة بحكم التعليمات، ولا تراعي ظروف التضخم، وبقيت ثابتة لفترات طويلة، مما أدى بأصحاب الأموال والمدخرات إلى إبقائها نقداً بين أيديهم، أو إيداعها لدى صائدي الأموال، وبالتالي ضياعها وعدم تحقيق أي فائدة منها للمجتمع، أو إلى هروبها إلى الخارج، في محاولة للحصول على ثبات قيمتها، وتحقيق عائد مرتفع.
3. عدم سلامة تشكيلة الودائع لدى المصرف، إذ إن الودائع تحت الطلب، والحسابات الجارية الدائنة تشكل على التوالي 23.74% و22.91%، وهذه الودائع -رغم انخفاض تكلفتها- لا تمكّن المصرف من استثمارها بشكل جيد، بسبب طبيعتها غير المستقرة.
4. ارتفاع نسبة القروض وإعادة الحسم لدى المركزي، حيث نجد أن نسبة التمويل لدى المصرف التجاري عن طريق القروض، وصلت على التوالي إلى 28.14% و28.74%، وهذا مالا نجده لدى أي من البنوك التجارية الأخرى، ولعل هذه السياسة في الاقتراض من البنك المركزي ترجع إلى عدم قدرة البنك على استقطاب الودائع، وسهولة تمكنه من الحصول على القروض، ووجود طلب متزايد على الائتمان والتسليف.
5. عدم اتباع البنك المبادئ المصرفية السليمة، فيما يتعلق بالتصرف بأرصدة حقوق الملكية، وبالأرصدة الدائنة للعملاء، والموضوعة بشكل تأمينات وكفالات وضمانات مؤقتة، وقيامه باستخدامها في عمليات إقراض، الأمر الذي ينطوي على الكثير من المخاطر، كما أن حقوق الملكية (رأس المال، الاحتياطيات...)

لها وظائف حيوية لا تبرر المغامرة بإقراضها، فهي الضمان الأساسي لحماية أموال المودعين، وامتصاص الخسائر، وعنصر ضمان للدائنين، فضلاً عن كونها العنصر الأساسي لتمويل الأصول الثابتة.

أما إذا انتقلنا إلى استخدامات الأموال (جانب الأصول في الميزانية)، فإن التحليل يشير إلى ما يلي:

1- عدم اتباع القواعد والمبادئ المصرفية السليمة، فيما يتعلق بالنقدية الجاهزة في الخزينة ولدى المركزي، فقد أظهر التحليل أن نسبة النقدية والتي بلغت 7.03% في عام 1994، قد انخفضت إلى 5.89% خلال عام 1995، في حين أن هذه النسبة مرتبطة بالودائع، وكان يجب أن ترتفع بدل هذا النقص، لأن الودائع ارتفعت في عام 1995 بمعدل 11.77%.

2- بالنسبة لتوظيفات البنك، نجد أنه استثمر على التوالي 42.92% و44.54% من مجموع أصوله، لدى البنوك والمراسلين في الخارج، وتؤخذ على هذا التوظيف الملاحظات التالية:

- إن الطلب على الائتمان، كما أظهر التحليل، يشكل ضغطاً كبيراً على المصرف، بدليل أنه قام باستخدام نسبة 97.61% و98.39% من مجموع أصوله، وكان يفترض في البنك -استناداً للمبادئ المصرفية السليمة- أن يوفر هذه المبالغ للائتمان المحلي لطالبي القروض والتسليف، لما سيعكسه ذلك على الاستثمارات المحلية، بدل أن يقوم بتحقيق هذه الفائدة للمستثمرين الأجانب، ولأن الالتزامات الحقيقية لأي بنك تجاري تتمثل أولاً بتلبية طلبات الائتمان المحلية، وطلبات سحب المودعين.
- إن وجود هذه المبالغ الضخمة لدى البنوك والمراسلين الأجانب في هذه الأوقات، التي يشهد فيها العالم اضطرابات نقدية شديدة، أقل أماناً مما لو كانت بأيدي البنك نفسه، وفي قروض مضمونة ضمن نفس القطر.
- إن معدلات الفائدة الحقيقية السائدة في الأسواق المالية الدولية، والتي تراوحت ما بين 3-5% تقل عن العائد الذي يمكن للبنك أن يحققه في السوق المحلية عن طريق تقديم القروض، والذي يتراوح ما بين 7-11%.
- إن العائد الذي سيحصل عليه المصرف من وراء الاحتفاظ بهذه الأرصدة في الخارج لدى البنوك والمراسلين، يقل عن التكلفة الفعلية التي يتحملها البنك تجاه المودعين، والتي تتراوح بين 4% للودائع تحت الطلب و8% لودائع لأجل وتوفير، وبنسبة تثقيلية لمجموع الودائع بحدود 5.36%.

3- تمثل توظيفات البنك في القروض التي منحها للزبائن 40.86% و41.33%. وإن نسبة تتجاوز 85% من هذه القروض تقدم للقطاع العام، على شكل قروض موسمية لشراء المحاصيل الزراعية، أو شراء البضائع لبعض المؤسسات ذات الطابع الاقتصادي، أو قروض لدعم المواد التموينية. وإن جزءاً بسيطاً منها يقدم إلى القطاع الخاص، وتتصف هذه القروض بما يلي:

- إن تمويلها يتم بودائع القطاع الخاص، وبحقوق الملكية، وبالأرصدة الدائنة الأخرى، فهذه القروض التي بلغت على التوالي 119237 مليون ليرة و137790 مليون ليرة، تشكل، بالقياس إلى الودائع التي بلغت 101714 مليون ليرة و113690 مليون ليرة، نسبة تتجاوز 117% و121% من الودائع تحت الطلب المعرضة للسحب الفوري، الأمر الذي يشكل مخالفة خطيرة لمبدأ الحذر، كما قد يعرض المصرف للفشل المصرفي، في حال تقدم المودعون للسحب، ولم يتمكن من إجابة طلباتهم.
- إن تمويل هذه القروض جرى على حساب السيولة النقدية، وبشكل يخالف المبادئ المصرفية السليمة، إذ انخفضت النقدية من 7.03% إلى 5.89%، وبحدود مبلغ 880 مليون ليرة سورية.
- إن عائد المصرف من وراء قروض القطاع العام يقل بكثير عن عائده من قروض القطاع الخاص، ففي

حين يحصل من القطاع العام على فائدة تتراوح بين 5.25-7.5% فإنه يحصل من القطاع الخاص على 7.5-9%، وقد زاد هذا المعدل إلى 11% في بعض الحالات، ورغم ذلك فإن قروض القطاع العام تحظى بتسهيلات أكثر وبالنسبة العظمى من القروض.

- إن تركيز قروض القطاع العام، وفي الأغراض التي ذكرناها، ينطوي على إخلال واضح بمبدأ التوازن الاقتصادي في القطاعات الإنتاجية، وبالتالي تحرم عملية التنمية الاقتصادية في القطاعات الإنتاجية غير التجارية من هذه القروض.

4- إن نسبة الاستثمار في محفظة الأوراق التجارية متدنية جداً (0.13%-0.16%)، الأمر الذي يعكس عدم اهتمام المصرف بما تمثله هذه المحفظة من تسهيلات وسيولة سريعة بين المتعاملين، رغم أنها من الاستثمارات المحبذة لدى المصارف التجارية، بسبب سرعة دورانها، وآجالها القصيرة، وارتفاع العائد عليها حيث يصل إلى 9%، وإمكان البنك الاحتفاظ بها أو إعادة خصمها.

5- أظهر التحليل المالي للميزانية العمومية، ولقائمة الدخل، أن عرض البيانات في هذه القوائم يخالف مبادئ ومعايير المحاسبة الدولية، إذ ينص المعياران ذوا الرقمين 14 و30 من هذه المعايير على أن يظهر البنك أداءه من نشاطاته المختلفة، وعائد هذا الأداء بالنسبة لكل من نوع معين من الأنشطة، بحيث يتمكن قارئ هذه البيانات من فهم أداء البنك، ولكن المصرف التجاري السوري عمد إلى دمج الفوائد الدائنة والمدينة بالعمولات ضمن رقم واحد، كما أدرج نفقات الإدارة والمصاريف العمومية في بند واحد.

أما تحليل قائمة الدخل فقد أظهر ما يلي:

1. إن الأرباح المعلنة للمصرف لا تشكل سوى 0.27% كعائد للأصول المولدة للدخل، وهذه النسبة متدنية جداً، وتفتقر إلى المصداقية.
2. إن إيرادات المصرف من القطع الأجنبي مرتفعة جداً، وهي المصدر الأساسي الذي يعتمد عليه المصرف في الأرباح التي يصرح بها. وقد أشار التحليل إلى اتجاه هذه الإيرادات نحو الانخفاض، حيث تناقصت خلال سنة واحدة بنسبة وصلت إلى 25.5%، وسوف تستمر بالانخفاض، بسبب كون هذه الإيرادات في الأساس مؤقتة وعرضية ناجمة عن احتكار المصرف رسمياً كل ما له علاقة بالقطع الأجنبي، وبسبب تحديد أسعار هذا القطع سابقاً من قبل السلطة ومكتب القطع بشكل قسري وبغض النظر عن السعر الحقيقي له، في حين أنه، واستناداً إلى توجه السلطة الحالي، يجري تقييمه بسعر قريب أو مماثل للأسواق المجاورة.
3. إن قائمة الدخل لم تتضمن، خلال أية سنة من السنوات، الإيرادات الناجمة عن فروقات إعادة تقييم الموجودات من القطع الأجنبي والبالغة 3536 مليون ليرة، علماً بأن هذه الموجودات تشكلت على مسافة زمنية كبيرة، تراوح فيها سعر الدولار بين 4-52 ليرة سورية.
4. إن قائمة الدخل لا تمكن من دراسة التكلفة المباشرة والعائد المباشر، بسبب دمج الفوائد والعمولات في بند واحد.
5. كما يمكن ملاحظة محدودية الخدمات المصرفية التي يقدمها المصرف، وعدم تطورها، رغم ما أصاب الخدمات المصرفية من مستجدات ومستحدثات.

أما تحليل قائمة مصادر الأموال واستخداماتها، فقد جاء ليؤكد النتائج السابقة؛ إذ أظهر أن البنك حقق زيادة إجمالية في أصوله بلغت 49312 مليون ليرة خلال عام 1995، إلا أن البنك قام بتوظيف 47.21% من هذه الزيادة لدى البنوك والمراسلين في الخارج، وقد أشرنا إلى سلبية هذا التوظيف، كما أشرنا إلى

توظيفات البنك في القروض، وإلى المآخذ عليها.

- وأظهرت هذه القائمة أن تمويل الزيادة في رأس المال العامل قد تم بواسطة الأموال الخاصة بالمصرف وهذا مكن من ضغط التكلفة المالية المباشرة، وهو إيجابي للبنك رغم استعماله للسيولة.
- كما أظهرت أن تمويل الزيادة في الأصول الثابتة قد تم أيضاً بواسطة الأموال الذاتية للمصرف، وهو موقف يتفق مع المبادئ المصرفية.

أما في معرض تقييم الداء المالي للمصرف التجاري، فقد أظهر التحليل المالي للقوائم الختامية ما يلي:

- عدم توفر المعلومات في هذه القوائم لدراسة كفاءة المؤشرات المالية المباشرة للتكلفة والعائد، بسبب عدم اتباع المعايير الدولية في إعداد هذه القوائم.
- انخفاض مؤشرات التكلفة المالية المباشرة للأصول المولدة للدخل إلى 2.17%، رغم احتوائها على العمولة المدينة. وانخفاض مؤشرات العائد المالي المباشر للأصول المولدة للدخل إلى 3.45%، رغم احتوائه على العمولة الدائنة.
- انخفاض مؤشر التكلفة الكلية للأصول المولدة للدخل إلى 3.85%، وفي نفس الوقت انخفاض مؤشر العائد الكلي للأصول المولدة للدخل إلى 4.12%، الأمر الذي جعل مؤشر صافي الربح إلى الأصول المولدة للدخل (قبل الضريبة) لا يصل إلى 0.27%، ونفس هذا المؤشر إلى مجموع الأصول الكلية 0.25%. وهذا الانخفاض في رأينا لا مبرر له، وتنقصه المصداقية، ولا يدل على حقيقة النتائج التي حققها المصرف.
- ارتفاع معامل الرفع الذي يمثل مدى مقابلة حقوق الملكية لأي انخفاض في قيمة الأصول إلى 146.37 مرة، الأمر الذي يعني تدني حقوق الملكية في مواجهة الأصول، أو مصادر الأموال، وبالتالي فإن أداء البنك لا يدل على توفيره لعوامل الأمان والثقة.
- ارتفاع مخاطر رأس المال، إذ لا تتجاوز نسبة تغطيته أكثر من 1.65% من مجموع الأصول.
- ارتفاع مخاطر الائتمان بسبب زيادة القروض للودائع بنسبة 117% و121%.
- ارتفاع نسبة التوظيف الكلية إلى 92.50%، مع انخفاض نتائج وعائدات التوظيف إلى 0.27%، الأمر الذي يدل على عدم توفر سياسة سليمة للتوظيف، وعدم القدرة على المفاضلة بين البدائل.
- التدني الملحوظ في نسبة النمو المحققة في مجموع الميزانية، ومجموع الأصول، والودائع تحت الطلب، والودائع لأجل، إذ بلغت على التوالي 11.90% و14.25% و10.24% و15.05%، وذلك على الرغم من الآثار التي أحدثها قانون الاستثمار رقم 10 لعام 1991.

أما النواحي الإيجابية التي أظهرها هذا التحليل فهي:

- انخفاض مؤشر التكلفة للمصاريف الإدارية والعمومية إلى 0.14% من الأصول المولدة للدخل، وهي تعتبر من أفضل النسب التي تتحقق في البنوك التجارية بشكل عام.
- تمويل الزيادة في رأس المال العامل البالغة 5149 مليون ليرة، وفي الأصول الثابتة البالغة 96 مليون ليرة بواسطة الأموال الذاتية للمصرف.

وقد خلصنا من وراء هذا التحليل، إلى أن الأداء المالي للمصرف التجاري السوري لا يمكن تقييمه منفصلاً عن وضعه كقطاع عام، ومن هذا المنظور فإن أداءه يعتبر مقبولاً، رغم السلبيات التي تحيط بعمله. أما إذا أردنا تقييم أدائه المالي، على ضوء وضعه على الساحة المصرفية، سواء من حيث الاستجابة لتوجيهات

قانون الاستثمار من حيث تفعيل دور القطاع الخاص، أو من حيث قدرته على المنافسة، ومواجهة التحولات الجارية، فإن هذا الأداء يتميز بالسلبية وعدم الكفاءة.

النتائج والتوصيات:

تناول البحث نشاط المصارف التجارية وأعمالها التقليدية والحديثة، والقوائم والتقارير المالية التي ينتجها النظام المحاسبي، واستخدامات هذه القوائم والتقارير لأغراض التحليل المالي، بهدف توفير المعلومات التي تمكن الإدارة من الرقابة على تنفيذ العمليات، واكتشاف الأخطاء ومعالجتها، وتصحيح الانحرافات، ورسم السياسات وتخطيط الأهداف. وقدمنا نموذجاً لتحليل الأداء المالي في المصرف التجاري السوري، الذي يعتبر قطاعاً عاماً تابعاً للدولة، وقمنا بالتعليق على هذا الأداء. وقد أظهرت الدراسة والتحليل أن أوجه القصور والسلبيات التي تحيط بعمل هذا القطاع شديدة الارتباط بالنظام النقدي والاقتصادي المحلي، لذلك رأينا عدم تقديم التوصيات والاقتراحات، التي تتناول علاج هذه السلبيات ضمن الإطار التخصصي للقطاع، لاستحالة إمكانية تطبيق هذه الحلول الجزئية من جهة، ولأن هذه السلبيات ليس مصدرها القطاع المصرفي نفسه، وإنما النظام النقدي بكامله، إضافة إلى النظام الاقتصادي المحلي، إذ إنه من غير المقبول ان نتجاهل حقيقة ثابتة، مؤداها: أن بقاء واستمرار أي مؤسسة، يتوقف إلى حد كبير على درجة تكيفها مع البيئة، والنظام الاقتصادي السائد، وذلك بسبب العلاقات التبادلية والتكاملية بينها، فالنظام المصرفي شديد الارتباط بكليهما وبآثارهما، كما أن مجموع الأنظمة سيتأثر أيضاً بما يجري على الساحة الدولية، الأمر الذي يعني أن المتغيرات والمستجدات على الساحة الداخلية والدولية، سوف تلقي بضغوطات على القطاع المصرفي، تتمثل في وجوب المشاركة في تمويل برامج وخطط الإصلاح الاقتصادي، والتعرض لمنافسة المصارف الإقليمية والدولية على فرص الاستثمار المحلية، ومواجهة التطورات التقنية الحاصلة على الساحة المصرفية، سواء على صعيد أدوات العمل المصرفي نفسه، أو تنوع أنشطته وخدماته، أو حتى على مستوى السوق المالية المزمع إقامتها، لذلك – ولكي يؤدي هذا القطاع دوره بكفاءة، وفعالية، واقتصادية– فإننا نوصي باتخاذ خطوات جادة، وتحمل مسؤوليات والتزامات ملحة، بعضها يقع عبء تنفيذه على الدولة، وبعضها على القطاع المصرفي نفسه، وهي:

1- تطوير التشريعات الناظمة للعمل المصرفي وتحريرها، بما يتلاءم مع المستجدات الراهنة والتوقعات المستقبلية.

2- إعطاء البنك المركزي دوره كاملاً في تنفيذ السياسة النقدية للدولة، كمؤسسة مستقلة تقوم بأنشطتها من مراقبة إصدار النقد، والتدخل في حجم الكتلة النقدية، والمراقبة والإشراف والتوجيه، والمحاسبة للبنوك القائمة، أو التي ستقوم وتلحظ كل ما يتعلق بإنشاء هذه الوحدات، سواء من حيث التقيد بالتعليمات أو منح التراخيص، أو حجم رأس المال المطلوب كحد أدنى، والملاءة والسيولة، والاحتياطي...الخ.

3- العمل على توفير الأطر التشريعية والتنظيمية الملائمة لإقامة سوق مالية متطورة، تؤدي دورها في عملية التحول الاقتصادي، عن طريق تهيئة الظروف الملائمة لإقامة شركات مساهمة في كافة المجالات الاقتصادية، وإقامة مؤسسات الوساطة المالية.

4- السماح للبنوك المالية والاستثمارية، وبنوك الأعمال، والبنوك الإسلامية، بإنشاء فروع لها، وتوفير الأجواء المناسبة لعملها، نظراً لمساهمتها الكبيرة في الاستثمار، سواء بتمويلها لإقامة المشاريع، أو المساهمة في إنشائها، أو المشاركة في إنشائها.

5- خلق مؤسسات لضمان الودائع في المصارف، في حال السماح بإنشائها، وإقامة لجنة للرقابة على المصارف، يشترك فيها المصرف المركزي للدولة، والمصارف الأخرى، لمعالجة ما يطرأ على الأعمال المصرفية، ويحقق مصلحة الأطراف ذات المصلحة.

6- العمل على منع أو حصر أو تقييد عمل وجود المصارف الأجنبية والاستثمارات الأجنبية، وتكييفها مع الواقع المحلي، وبما يفيد هذا الواقع على مستوى الاستثمارات طويلة الأجل، والابتعاد عن استثمارات المضاربة أو المتوسطة والقصيرة الأجل، لأن وجود بنوك منافسة على مستوى الساحة المصرفية وبالذات البنوك الأجنبية، مع انعدام الحماية، سيؤدي إلى صعوبة بالغة أمام البنوك المحلية للحصول على نصيبها العادل، سواء على الساحة المصرفية، أو الاقتصادية.

فالبنوك الأجنبية تتميز ببنية تحتية مرنة جداً، تولد القليل من التكاليف التشغيلية، الأمر الذي يؤدي إلى أن نقطة التعادل لديها (وهي نقطة التقاء إيرادات الاستعمالات وكلفة الموارد) ستكون منخفضة عن البنوك المحلية، التي تتميز بارتفاع هذه التكاليف.

7- توفير كل الإمكانات لمؤسسة النقد التي تتعلق بالإدارة العصرية، والآلات التكنولوجية المتطورة، أو العناصر البشرية الخبيرة، لكل تتمكن من الرقابة المستمرة على أوضاع القطاع المصرفي، والسوق المالية المزمع إقامتها، وتفعيل دور مفوضي الرقابة لدى المصرف المركزي، وذلك حتى لا تتمكن أية عناصر من الاستفادة غير المشروعة لأوضاع المصارف، أو للسوق المالية، واستغلالها في تحقيق مصالح تتناقض والقوانين وأهداف هذه البنوك والأسواق، وحتى لا يحدث ضخ للأموال المحلية إلى الخارج.

8- إلزام المصارف التجارية بنشر مراكزها المالية كل ثلاثة أشهر، إضافة إلى المعلومات والبيانات والتقارير التي يجب توفيرها بشكل دوري لمؤسسة النقد، لكي تقوم بمهماتها.

9- العمل على تشجيع إقامة بنوك عربية، أو فروع للبنوك العربية، بتوفير بعض التسهيلات التي يتفق عليها، مع مراقبة ألا تكون وراءها مؤسسات مالية أجنبية.

10- ربط الإعفاءات الضريبية للبنوك، بتلك التي تساهم في الاستثمارات الطويلة الأجل للمشاريع الأساسية والخدماتية، والتي تساهم في الفرص الاستثمارية الجديدة وخلقها، والتي تقدم التكنولوجيا الحديثة لهذه الاستثمارات الجديدة، وتساهم في إيصالها إلى الفنيين المحليين، وتزيد فرص العمالة المحلية من وراء هذه الاستثمارات.

أما بالنسبة للوضع المصرفي القائم، فإنه يمكن تفعيله من خلال ما يلي:

- تحرير القطاع المصرفي التجاري من كافة القيود والعوائق، التي تمنعه من القيام بالدور الذي تقوم به المصارف التجارية على الساحة الدولية، ضمن خطة تؤمن الرقابة والمسؤولية على هذه الأعمال، دون قيود تحجم دور الإدارة، وذلك في محاولة لتعزيز وتحديث أعماله، وبما يمكّن الإدارة من أن تكون صاحبة القرارات المباشرة، وفقاً لهذه الخطة الموضوعة، وتحت رقابة وإشراف البنك المركزي.
- دمج كافة المصارف القائمة على الساحة المصرفية، لتعمل ضمن مصرف واحد وخطة استراتيجية واحدة، الأمر الذي يؤدي إلى:

آ- إيجاد التناسق بين وحدة الخطة الاقتصادية للدولة، ووحدة مصادر التمويل، ووحدة القرارات الاستثمارية.

ب- تحقيق زيادة رأس المال نتيجة للدمج، وازدياد عدد الفروع وتحقيق الانتشار.

جـ- تحقيق مبدأ الأخذ بمفهوم المصارف الشاملة، وقدرتها على تطوير خدماتها المصرفية، واستحداث

خدمات جديدة.

د- تخفيض النفقات المباشرة والإدارية، مما يسهم في قدرة البنك على المنافسة على الفرص الاستثمارية.

11- على القطاع المصرفي القائم وضع استراتيجية مصرفية، تأخذ الواقع القائم والمستقبلي للمستجدات والتغيرات في الحقل المصرفي، تؤدي إلى إعادة رسم سياساته وهيكله التنظيمي والإداري والمالي بما يتفق مع هذه المستجدات.

12- على القطاع المصرفي التجاري القيام بدور فاعل ورئيس في إحداث التنمية الاقتصادية، يمتد إلى المشاركة الفعلية في هذه التنمية مباشرة، من خلال تمويل المشروعات أو المشاركة بها أو إقامتها، كما عليها أن تقدم آفاقاً جديدة للخدمات المصرفية.

13- وضع سياسة سليمة لاستقطاب الودائع، وتحفيز الادخار، ومنح الائتمان..الخ، كما يجب العمل على رفع مستوى الخدمات المقدمة للزبائن، الأمر الذي يوجب تنبه الإدارة إلى أهمية إقامة العلاقات الجيدة مع الزبون، لأنه يملك حق الخيار في التوجه نحو الأحسن، ويكون ذلك بالاهتمام بطلباته وتقديمها بالسرعة والدقة والكلفة المنافسة، إن على البنك أن يتوجه إلى الزبائن لا أن ينتظر اضطرارهم للقدوم عليه، ومن ثم فإن الاهتمام بأقسام مثل قسم الدراسات، وقسم الاستقبال، والعلاقات العامة، والتسويق، يجب أن يولى عناية كبيرة، كما يجب العمل على توفير نظام يتناسب مع الجهود المبذولة. والعمل على التأهيل المستمر للكادر المصرفي، بما يرفع مستوى الأداء البشري، من خلال برامج تدريبية مستمرة داخل المصرف وخارجه، تأخذ في الاعتبار الخدمات والمنتجات الجديدة المتوافرة على الساحة المصرفية. واللحاق بثورة المعلومات والمستحدثات التكنولوجية دائمة التطور، وإدخال هذه التقنيات، والعمل على تطوير متواصل لنظام المعلوماتية.

14- الأخذ بمفهوم المصارف الشاملة، نظراً لما يمكن أن تؤديه من دور مهم في تنمية الاقتصاديات المحلية، والقيام بدور أساسي في تمويل المشاريع الأساسية والبنى التحتية، وذلك من خلال استحداث منتجات مصرفية جديدة، تتمثل في الاستثمار المباشر في المشروعات كمساهم، أو مؤسس، أو مروج، أو شريك من خلال أقسام ضمن المصرف، أو فروع تتخصص في هذا الحقل. وتطوير وتنويع الخدمات المصرفية لكي تشمل خدمات المشورة المالية، وتقديم المعلومات عن الأسواق ومخاطرها، ودراسة الجدوى الاقتصادية لمشاريع العملاء، وإدارة أوضاع الشركات الجديدة، وطرح أسهمها للتداول، وإنشاء صناديق الاستثمار التي تتولى توظيف أموال المستثمرين في الأوراق المالية، وضمان وتغطية الاكتتاب إضافة إلى البدء بإضافة خدمات الصرف الآلي، والتحويلات الإلكترونية للأموال، والخدمات الشخصية للعملاء، وإصدار بطاقات الائتمان المصرفية، علاوة على الخدمات التقليدية من تحويل الأموال، وتمويل التجارة، وشراء وبيع القطع، وحسم السندات، ومنح الائتمان..الخ.

15- وضع خطط سليمة ومدروسة للسياسات الائتمانية ومنح التسهيلات، تأخذ بعين الاعتبار التوازن بين مصادر الأموال واستخداماتها، وتراعي عدة أمور، منها عدم التركيز على قطاعات اقتصادية معينة، تجنباً لمخاطر التركيز، وتنويع العملاء الذين يمنح لهم الائتمان، ووضع سياسة مكتوبة للائتمان تراعي سقفاً أعلى للقروض وتوفير الضمانات، ومتابعة القروض الممنوحة..الخ، والاهتمام المتزايد بتمويل المشروعات الصغيرة، ومشروعات الشباب... ففضلاً عن ضآلة حجم الأموال التي تحتاجها هذه المشاريع، فإنها تساهم في خلق روح المغامرة والإبداع، وإدخال صناعات جديدة، وخلق فرص عمل.

16- خلق نظام للتحليل المالي قائم على تحرير المعلومات الصحيحة، وصدقها، ويساعد الإدارة في قياس

تكلفة الأنشطة، والكفاية الإنتاجية للأقسام والفروع، وتقييم مستوى الأداء، وتحديد إنتاجية وربحية الأعمال، والمساعدة في وضع الميزانيات التقديرية، ويسهم في عمليتي التخطيط والرقابة على أسس علمية سليمة، تعتمد المعلومات والمؤشرات والمعايير التي يتيحها هذا النظام، إضافة إلى ما يوفره من تحقيق الكفاية والفعالية في الأداء، ينطلق من استخدام برامج وأنظمة محاسبية، تؤدي إلى إنتاج قوائم مالية تتفق مع معايير المحاسبة الدولية، تمكّن الإدارة من المراقبة والمتابعة لنشاط المصرف، وتمكّن المهتم من الإطلاع على أداء البنك وتطور أعماله، مع ما يحققه من نتائج تصب جميعها في خدمة البنك، ويستهدف استمرار العمل الجاد والدؤوب على خفض كلف التشغيل، لما يساعد ذلك في قدرة البنك على المنافسة وزيادة أرباحه.

17- القيام بإنشاء أقسام جديدة، تواكب التكنولوجية والنشاطات المصرفية الحديثة، وتسايرها، مثل: قسم إدارة الخدمات الشخصية، وقسم إدارة بطاقات الائتمان والصرف الآلي، وقسم لإدارة الخدمات المصرفية الدولية وعلاقات المراسلين...الخ

18- البدء بتنفيذ الحملات الإعلامية والترويجية لخدمات المصرف، والانتقال إلى مرحلة الحاجة إلى الزبائن والعملاء، كمودعين أو مقترضين...

19- عدم حصر الصلاحيات ومراكز القرار بأيدي مديرين محددين، رغم ما يتمتع به الكثير منهم من خبرات ومعرفة، بل يجب العمل على إعداد وتهيئة الكوادر الإدارية المتوافرة في البنك، لاكتساب هذه الخبرات والمهارات.

REFERENCES المراجع

[1]- ضيف، خيرت، 1979 - في محاسبة البنوك - دار النهضة العربية للطباعة والنشر - بيروت - لبنان.

[2]- قريصة، صبحي تادرس، 1986 - النقود والبنوك - الدار الجامعية للطباعة والنشر - الاسكندرية - مصر.

[3]- حسنين، عمر السيد، 1985 - تصميم النظام المحاسبي، دار الجامعات المصرية - الاسكندرية - مصر.

[4]- أبو قحف، عبد السلام، 1993 - الإدارة الحديثة في البنوك التجارية - المكتب العربي الحديث - الاسكندرية - مصر.

[5]- عبد العال، رجب، أحمد، 1974 - المحاسبة الإدارية والأدوات التحليلية والاتجاهات السلوكية - مؤسسة شباب الجامعة - الاسكندرية - مصر.

[6]- Fletcher, John, 1983 - How to Write a Report, Institute of Personal Management, London - England.

[7]- الشيرازي، عباس مهدي، 1990 - نظرية المحاسبة ذات السلاسل للطباعة والنشر - الكويت.

[8]- حنفي، عبد الغفار - أبو قحف، عبد السلام، 1993 - الإدارة الحديثة في البنوك التجارية - المكتب العربي الحديث - الاسكندرية - مصر.

[9]- Brown, Howard J, 1979 - Modern Banks Accounting and Auditing Form With Commentary - New York, Warrem Graham & Laont - U.S.A.

[10]- فضالة، أبو الفتوح علي، 1998 - التحليل المالي وإدارة الأموال - دار الكتب العلمية - القاهرة - مصر.